هو وغيرهم من الاصحاب وغيرهم بقولهم النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحدكن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه
وقال الشيخ تقي الدين وكشف النساء وجوههن بحيث يراهن الاجانب غير جائز ولم ار احدا رخص في هذا
ان يقول احد يجوز بل لا يجوز فيه لانه اما فيه وقوعه فلا يلزم منه جوازه فعلى هذا اصل مشروع الانكار
ينبني على الانكار في مسائل الخلاف وقد تقدم الكلام فيه فاما على قولنا وقول جماعة من
الشافعية وغيرهم ان النظر الى الاجنبية جائز من غير شهوة ولا خوف فلا ينبغي ان يسوغ الا
انكار فص احمد رحمه الله فيمن رأى انه سكر انه يعزر يعني لاعتقاده
ترجم عليه الخلال ما يمكن ان يفتش اذ الاستراب به وقطع القاضي في المعتمد انه لا يجوز انكار المنكر
اذا ظن وقوعه وحكي عن بعضهم انه يجب واختاره ابن المنجا وفرع من الآية ان الميت اذا نبح
عليه يعذب اذا لم يوص بتركه وكان من عادة اهل النوح وهذا معنى اختيار الشيخ تقي
الدين في التخليص قال الشيخ مجد الدين في شرح الهداية وهو اصح الاقوال لانه متى
غلب على ظنه فعلهم له ولم يوص بتركه مع القدرة فقد فرط فيه فصار كتاركي النهي عن المنكر
مع القدرة فقد جعل ظن وقوع المنكر كنفس المنكر الموجود في وجوب الانكار والمشهور عندنا
في هذا الحال انه لا يعذب وذكر القاضي ابو يعلى في الاحكام السلطانية ان غلب على الظن
استسرارهم بالمعصية لامارات ظهرت وامارات ظهرت فان كان في الانتهاك حرمة بيوت استدل بها
ضل ان يعزر من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقتله او بامرأة ليزني بها جاز ان يتجسس و
يقدم على البحث والكشف هذا في المحتسب وهكذا الحكم في ذلك فرع من المتطوعة حاز لهم الاقدام
على الكشف والانكار كما لذي كان مع المغيرة ابن شعبة وشهوده ولم ينكر عليهم عمر بن الخطاب عنه هجومهم
وانما حدهم للقذف عند قصور الشهادة واذا كان وجه ذلك في الرتبة ليجز التجسس عليه وكشف
الاستار عنه وكذا ذكر الماوردي في الاحكام السلطانية وظاهر كلام احمد في موضع جواز ذلك
كما سيأتي ستوبته بين الحالين وعملا بالظن وهو رأي بعض المتأخرين وينبغي حمل ما يقال ان نص
احمد في هذا الفصل في ظن وقوع منكر مستور ونصه في الفصل بعده في ظن وقوع منكر
ظاهر فينكر الظاهر لا المستور فقول القاضي في انتهاك حرمة يفوت استدلالها دليل على
ان المنكر المستور اذا زال لا يجوز الهجوم بعده لدخول الدار والمكان وغيره لان الحاصل المقصود
وهو زوال المنكر وقد قال المروذي رأيت خالي عبد الله الصوفي قال دخلت عاميان بالبصرة
فقلت يا ابا عبد الله اني اكون مع هؤلاء المحتسبة فندخل على هؤلاء وتتسلق على الحيطان
فقال لي بهم انوا

فقال ليس لهم ان يجاوبوا قلت بلى ولكن ندخل عليهم بيتا لا يفتحون فانكر ذلك شديدا وعاب فعلنا
فقال رجل من ادخل فاقلت انا فدخلت الى ابي الطيب الطبري اخبره بذلك فانتفض سفيان وقال انا اهلكنا
ان نخرج سقاة ونسمي اطباخا قال لا يا مر بالمعروف فلا يتهى عن المنكر الا من كن فيه ثلاث خصال
رفيق بما يأمر رفيق بما ينهى عدل بما يأمر عدل بما ينهى عالم بما يأمر عالم بما ينهى فاقر احمد هذا ولم
يخالفه فدل على القبول به فاما ان لم يزل المنكر الا بالقتل فقد تقدم الكلام في انكار المنكر
المستور والله اعلم وفي الصحيحين ان عتبان ابن مالك الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم
ان احب ان تاتي تصلي في منزلي فاتخذه مصلى فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء قومه
وتغيب رجل منهم يقال له مالك ابن الدخشم وهو بضم الدال وسكون الخاء المعجمة وضم الشين
المعجمة وبعدها ميم وقيل بزيادة ياء بعد الخاء على التصغير وورد بالالف واللام في اول ويقال انها
في غير الصحيح فالنون بدل التنوين في العلم مكبرا ومصغرا ويقال ايضا الدخشن بكسر الدال والشين
وفي الخبر انه عليه السلام دخل وهو يصلي في منزله واصحابه يتحدثون بينهم ولعلهم ودوا انه دعي
عليه فهلاء ووجد وانه اصحابه ثم وفقت عليه السلام الصلاة وقال اليس يشهد ان لا اله الا الله
واني رسول الله قالوا انه يقول ذلك وما هو في قلبه قال لن يوافي عبد يوم القيامة يشهد ان لا اله الا الله واني
رسول الله فيدخل النار او تطعمه في الجنة اه ورسول الله صلى الله عليه وسلم قال الاداة قال
لا اله الا الله يبتغي بها وجه الله عز وجل قال ابن عبد البر لم يختلفوا انه شهد بدرا وما يعرفها
من المشاهد قال ولا يصح عنه النفاق قال ابن الجوزي لا ينبغي لاحد ان يستريح السمع على
غيره ليسمع صوت الاوتار ولا يتعرض للنغم ليدرك لذة الخمر قال ابن عقيل ما قد
ستر بثوب ليعرف شكل المزمار فلا يستخبر جيرانه ليخبره بما جرى بل لو اخبره عدلان ان فلانا
يشرب الخمر فله اذ ذاك ان يدخل وينكر انكره عليه وقال قد قال زيد وهب او قيل عمرو
فقال له هذا فلان يعني الوليد فقط تحته حمرا فقال عبد الله انا نهينا عن التجسس ولكن ان
يظهر لنا شيء اخذناه رواه ابو داود ثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو معاوية عن الاعمش
عن وبرة عن حمر ولم يقل يصح الوليد الاعمش مدلس والمعروف ان المدلس لا يحتج به
اذا لم يصرح بالسماع الا ما استثنى من البخاري وسلم حملا على السماع وتقدم صحة غايته
ظن صحابي واعتقاده على ان هذه من التجسس على ان قوله او قيل مسعود فضل له ان فلانا
تقطر لحيته خمرا يحتمل ان يكون مراده الان ويحتمل ان تكون من شأنه وعادته ذكره ابو داود

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)